

النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واتحادو 2013

د. مسيح الدين تسعديت
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر

مقدمة:

قال ونستن تشرشل سنة 1898: "إن مؤرخ الأحداث الكبرى تقهره التأثيرات السرية، والتي في كل المجتمعات تسبق وتهيئ الطريق لانفجارات وانتفاضات عنيفة"⁽¹⁾، وقياسا على ذلك ينبغي الغوص دائما في جذور الأحداث وإحاطتها من كل الجوانب قدر المستطاع، حتى يتسنى التحكم في الظاهرة المدروسة، وفهمها - ولم لا- استشراف مستقبلها، أو اقتراح الحلول لها لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنزاع.

والواقع، أنّ دراسة وتحليل النزاعات والبحث عن أسبابها لازمت المفكرين والمنظرين منذ القدم، لكونها تتعلق بحياة البشر بالدرجة الأولى، ولم يخرج المهتمون بالعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية عن هذا الإطار، حيث قدموا محاولات عديدة لفهم النزاعات على اختلاف أنواعها وشدتها. وإذا كان المنظرون والباحثون قد اهتموا - ولوقت طويل- بدراسة أسباب الصراع والنزاعات بين الدول، فإنه ابتداء من التسعينات من القرن العشرين بدأت النزاعات الداخلية تفرض نفسها بإلحاح عليهم، نظرا لكثرتها وجسامه خسائرها لاسيما البشرية منها.

ولذلك انتقل المحللون من التركيز على الدولة ككل كمتكامل لفهم النزاع، إلى تجزئتها إلى عدة مستويات ومجالات لفهم ما يدور بداخلها، والغوص في تحليل الظروف المؤدية إلى الكوارث الإنسانية، التي عرفت دول عديدة من جراء الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، التي كثيرا ما صارت إقليمية أو دولية، ومن ثمة الانتقال من الاهتمام بالنزاعات الصريحة والعنيفة، إلى النزاعات التي تتميز بمصادرها وأطرافها الخارجية والداخلية بالعتامة.

وفي هذا الصدد، يقدم نموذج النزاع الاجتماعي الممتد لإدوارد آزار، والنزاع المتجذر لجون بورتون وغيرهما، كمحاولات جادة للإحاطة بكافة جوانب النزاعات الداخلية التي عرفت دول عالم الجنوب (التي كانت تسمى سابقا بدول العالم الثالث) منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، متخلين عن المنظور الواقعي الذي يركز على الدولة والجوانب العسكرية، إلى منظور يأخذ في الحسبان الأفراد وحاجاتهم الأساسية كعامل مهم، ينبغي التنقيب عليه في ظلمات النزاعات والحروب الأهلية، لفهم أسبابها الحقيقية واقتراح الحلول اللازمة لها.

وسيتم خلال هذا البحث تطبيق النموذج الذي قدمه إدوارد آزار ومعاصريه ومن تبعهم لتحليل النزاع الذي عرفته مالي منذ البدايات الأولى لاستقلالها - والذي مازال ينفجر من فترة لأخرى- لاكتشاف أهم الدوافع الأساسية له، خاصة وأن العديد من الاتفاقيات قد أبرمت بين الطرفين ولم تنه العداة والضغائن الذي تكنه الأطراف لبعضها البعض، مما أدى إلى انهيار تام للدولة وتدخل عسكري أجنبي في جانفي 2013.

وعلى الرغم من أنّ الحياة السياسية قد استعيدت في البلد على إثر اتفاق واقدوقو في جوان 2013 وتنظيم انتخابات رئاسية فيه، إلا أنّ الملفت للانتباه هو كون أن أسلوب وضع حد لهذا النزاع قد أخذ نفس مجرى الحلول التي

(1) Oliver RAMSBOTHAM, Tom WOODHOUSE, Hugh MIALL, *Contemporary Conflict Resolution*. 3rd, Edition, Polity, 2005, p.78.

كانت تقترح في السابق، وهو يعود من جديد ولكنه في ثوب آخر، ومن ثمة يمكن التساؤل: أليس النزاع الترقّي في مالي هو نزاع ممتد ينبغي إحاطته من كافة جوانبه بدلا من الاكتفاء بالحل العسكري لإنهائه؟

1- مفهوم النزاع الممتد:

توجد العديد من التسميات التي تعبر عن النزاع الممتد، ومنها أنه نزاع طويل الأمد، ونزاع متجذر، وباللغة الإنجليزية تقدم كذلك عدة عبارات لهذا المدلول وهي Enduring Conflicts, protracted conflicts, Long term conflicts. غير أنّ القاسم المشترك لدى كل هذه التعاريف هو أن هذا النوع من النزاعات مصدره الظروف الداخلية للمجتمعات والدول، أكثر مما هو نزاع بين هذه الأخيرة، وعليه يوجد العديد من المحللين الذين يضيفون عبارة "الاجتماعي" للحديث عنه.

ولغرض هذا البحث يقدم تعريف النزاع الممتد على أنه "نزاع عنيف وطويل الأمد، يدور بين مجموعات عرقية أو ثقافية Communal Groups حول الحاجات الضرورية كالأمن، والقبول والاعتراف، والتمثيل العادل في المؤسسات السياسية، والمشاركة في الفرص الاقتصادية"⁽¹⁾.

2- مصادر النزاع الاجتماعي الممتد:

لقد تمت الإشارة إلى أنّ النزاع الاجتماعي الممتد يكتسب خصوصيته من كونه ينبثق من الظروف الداخلية للمجتمع والدولة، ويقسم إدوارد آزار⁽²⁾ مصادر هذا النوع من النزاعات إلى أربع مجموعات، ويعتبرها الظروف التمهيدية للنزاع الممتد (Preconditions for Protracted Social Conflict PSC)، وهي كما يأتي:

أ- المضمون الثقافي والعرقي للمجتمع :

ويعتبر هذا المستوى الأهم في تحليل النزاع الممتد، لأنّ هوية الجماعة عرقية كانت أو دينية، أو ثقافية... أو غيرها، وعلاقتها بالدولة هي لب المشكلة، بحيث تعاني الدول في مثل هذه الحالات مما يعرف بـ"الانفصال العضوي بين الدولة والمجتمع ككل"⁽³⁾، وهنا تصبح مصالح وحاجات الأفراد المجتمعية من أمن وهوية ونيل الاعتراف... تتحقق من خلال عضويتهم في الجماعات الثقافية أو العرقية التي ينتمون إليها، مما يجعلهم يكونون الولاء لها بدلا من الدولة.

ويفسر إدوارد آزار الانفصال بين الدولة والمجتمع الذي تعرفه عدة مناطق من العالم بـ"مخلفات الإرث الاستعماري، والفرض الاصطناعي للنموذج الغربي للدولة الإقليمية، مما أنتج عددا كبيرا من المجموعات العرقية والثقافية داخل الدولة الواحدة، ومعاملتها وفق قاعدة فرق تسد Divide and Rule"⁽⁴⁾، مما كان له أثره الواضح في فترة ما بعد الاستقلال لهذه الدول، إذ أصبحت آلة الدولة مسيطر عليها من قبل جماعة واحدة، أو من قبل ائتلاف جماعات قليلة، لا تستجيب لحاجات الجماعات الأخرى في المجتمع، وهو الأمر الذي "يجهد النسيج الاجتماعي، ويغذي الانقسام بما يفضي لنزاع عنيف طويل الأمد"⁽⁵⁾.

(1) Cordula REIMANN, "Why are Violent, Intra-state Conflicts Protracted? Looking at Azar's Model of Protracted Social Conflict from a Gender-sensitive Perspective", <http://www.bradford.ac.uk/ssid/peace-conflict-and-development/issue-2/Reimann.pdf.Consulté le 2.2.2014>.

(2) ولد بلبنان سنة 1938، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية كطالب في التدرج في حقل العلاقات الدولية، حيث تخصص في التحليل الكمي للنزاعات ما بين الدول، ثم تخصص أكثر في النزاعات الداخلية، توفي بماريلاند سنة 1991.

(3) RAMSBOTHAM, WOODHOUSE, MIALL, Op.Cit, p.85..

(4) Ibid, p.86.

(5) Idem.

ب- الحرمان من الحاجات الإنسانية:

يتفق جون بورتون John Burton مع إدوارد أزار حول حقيقة أنّ الحرمان من الحاجات الأساسية هو السبب الرئيسي للنزاع الممتد، ويرى الأول فيما يسميه "النزاع الاجتماعي المتجذر" Deep-rooted Social Conflict⁽¹⁾، بأنّ سمته الأساسية هي الحرمان من الحاجات الإنسانية، فنظرا لكونها منسوجة في عمق النفس البشرية فهي تولد الإحباط، ولا يمكن التفاوض حولها ببساطة⁽²⁾.

ويضيف إدوارد أزار بأنّ التعبير عن "الأحقاد الناجمة عن الحرمان من الحاجات الإنسانية يكون جماعيا، ويؤدي عجز الدولة عن معالجة تلك الأحقاد إلى بيئة ملائمة للنزاعات المتجذرة"⁽³⁾، ويرى أنه على عكس المصالح، يعد هذا النوع من الحاجيات غير قابلة للتفاوض، فتكون النزاعات حولها -إذا ما حدثت- ممتدة وخطيرة.

وقد عبّر غافين برادشو Gavin Bradshaw (2010) عن نفس المنظور بالقول أنّ «النزاعات حول المصالح Interest-based conflict، تحل عبر التفاوض، أما النزاعات المبنية على القيم Value-based conflict لا يمكن أن تشكل موضوعا للتفاوض، فتكون الأعنف»⁽⁴⁾. وتتمثل الحاجات الأساسية - حسب هذا المنظور - في الأمن، والتنمية، والمشاركة السياسية، والاعتراف، لذا يربط إدوارد أزار بين التنمية والمشاركة السياسية لفهم الأمن في قوله أنّ "تجسيم النزاع يتم من خلال تقليص مستويات التخلف، فالجماعات التي تبحث عن تلبية حاجات هوياتها، وأمنها عبر النزاع، هي في الحقيقة تسعى لتغيير بنية مجتمعاتها، ويتم حل النزاع إذا أزيل التخلف، فالسلم هو التنمية في المعنى الواسع للكلمة"⁽⁵⁾.

ج- دور الدولة وطبيعة الحكم:

إنّ عالم الدول اليوم قد منح الدولة سلطة الحكم واستخدام القوة لتنظيم المجتمع، وحماية المواطنين وتحقيق متطلباتهم الجماعية، ولهذا فهي لها دورا أساسيا في تلبية حاجات الأفراد أو الحرمان منها، وتتميز غالبية الدول التي تعرف نزاعات اجتماعية ممتدة بكونها "قليلة الكفاءة، وضيقة الأفق، وهشة البنية، وذات أنظمة تسلطية فشلت في تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها"⁽⁶⁾.

والملاحظ أنّ الدولة التي ينظر إليها من المنظور الليبرالي على أنها مجموعة من الأفراد منحوا ثقة الحكم، وتلعب دور الحكم في النزاعات بينهم بدون انحياز، لا توجد في واقع الدول التي عرفت - وتعرف - هذا النمط من النزاعات، لأنها مسيطر عليها من طرف جماعة أو ائتلاف جماعات توظفها لتعظيم مصالحها على حساب المجموعات الأخرى⁽⁷⁾، وهو ما يؤدي إلى ردود فعل عنيفة من طرف الأقليات أو الجماعات المقصاة.

كما يتولد على احتكار السلطة من قبل أولئك الأفراد وتلك الجماعات، وإعاقة وصول الجماعات الأخرى إلى السلطة، ما يسمى بأزمة المشروعية، والواقع أنّ "طبيعة النظام ومستوى المشروعية يرتبطان بوثوق بالحاجيات، ومن ثمة بالنزاع الممتد"⁽⁸⁾، والدليل - حسب إدوارد أزار - أنّ النزاعات الممتدة تكثر في الدول

(1) Zibani MAUNDENI, Protracted Social Conflict or Interest-Based Conflict: The Basis for Successful Liberal Politics in Botswana - <http://www.onlineresearchjournals.com/aaajoss/art/67.pdf>. Consulté le 3.2.2014.

(2) Idem.

(3) REIMANN, Op.Cit.

(4) MAUNDENI, Op.Cit.

(5) RAMSBOTHAM, WOODHOUSE, MIAL, Op.Cit, p.86.

(6) Ibid, p.87.

(7) أنظر للمزيد من المعلومات: سعيد أديجومي، "الدولة: الديمقراطية والأمن في إفريقيا". ترجمة نهاد جوهر، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. القاهرة 2003، ص.ص. 89-119، (ص.96).

(8) RAMSBOTHAM, WOODHOUSE, MIAL, Op.Cit, p.87

النامية، حيث يوجد بها نمو سكاني سريع وموارد ضئيلة، وقدرة سياسية محدودة مرتبطة بالدول الاستعمارية، وأن بنيتها متحجرة تمنع من الاستجابة لمختلف أعضائها.

د- الارتباطات الدولية:

تدل هذه الارتباطات على العلاقات السياسية والاقتصادية داخل النظام الاقتصادي الدولي، بحيث تشكل شبكة العلاقات السياسية نماذج عالمية وإقليمية للزبونية⁽¹⁾، والمصالح العابرة للحدود، فتكوين المؤسسات الاجتماعية والسياسية متأثر بشكل كبير بنماذج الارتباط داخل النظام الدولي.

3- حركية النزاع الممتد:

إن المجموعات الأربع السالفة الذكر لا تؤدي إلى حالات النزاع في كل الأحوال، ولذلك يربطها إدوارد أزار بالاستراتيجيات المختلفة، التي تتبعها الأطراف داخل المجتمعات المعنية، التي من ضمنها.

أ- إستراتيجيات المجموعات الثقافية والعرقية:

يتعلق الأمر -في مثل هذه الحالات- بمختلف مراحل عملية تكوين هوية الجماعة والتنظيم والتجنيد، وظهور القيادات وطبيعتها، واختيار الأهداف السياسية: مشاركة، حكم ذاتي، انفصال، برامج سياسية وثورية. إضافة إلى التكتيكات المستعملة (العصيان المدني، حرب العصابات)، ومجال وطبيعة المؤثرات الخارجية فيها.

ب- إستراتيجيات الدول:

يواجه الأفراد والنخب في وقت الأزمات مجموعة من الخيارات السياسية، تتراوح بين مختلف أشكال التسوية السياسية، والقهر السياسي، والانتقاء الفعال. وبالنظر لسياسات هذه الدول الضعيفة والمجزأة - من منطلق أن الراجح الذي يهيمن على المجتمعات متعددة العرقيات هو الذي يأخذ كل شيء - يعد القهر هو المخرج⁽²⁾.

ج- الميكانيزمات الداخلية للنزاع:

تعتبر تجارب الإقصاء المتبادل والخوف والمعتقدات السائدة سببا في النفور الذي يخلف عداء أبديا بين الجماعات، ويقوي النزاع الممتد فيما بينها. وتاريخ الجماعات المتعارضة وأساطير الإقصاء، والدعاية المشيطنية للآخر تلعب دورا في تبرير السياسات التمييزية ونشر الأعمال الوحشية⁽³⁾، لأنه خلال المأزق الأمني تفسر الأفعال على ضوء أبشع الدوافع، التي تلتق للطرف الآخر بما يضيق مجال التسوية السياسية، أو اقتراحات الحل السياسي.

والواقع أن الطرفين ينظران إلى التسوية على أنها فرص لآليات الريح للسلطة والرقابة، ويتخذ هذا شكل أزمة سياسية قد تتحول إلى حرب، وفي ظل هذه الأخيرة تظهر مصالح جديدة مبنية على الاقتصاد السياسي للحرب، وتصبح "أشد العناصر عنفا في المجتمع في أدوار القيادة والإجرام مما يسبب الانهيار. ومع الاستنزاف الدائم تنهار البنى الأساسية ويحدث الانفجار الاجتماعي الذي يأتي على كل شيء".

ويلخص الجدول الآتي المعطيات السالفة الذكر:

(1) Van Der Veen ROEL, *What Went Wrong in Africa?* Development Issues, Vol. 5, N°3, December 2003. <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/idep/unpan014063.pdf>. Consulté le 11.12.2013.

(2) RAMSBOTHAM, WOODHOUSE, MIAL, Op.Cit, p.88.

(3) Ibidem.

الجدول رقم 1: الظروف التمهيديّة للنزاع الممتد حسب نموذج إدوارد آزار.⁽¹⁾

التخصص الملائم	الظروف التمهيديّة	مفجرات النزاع
الأنثروبولوجيا، التاريخ، علم الاجتماع.	المحتوى الثقافي والعرقى	درجة عدم التجانس العرقي.
علم النفس، البيولوجيا، دراسات التنمية.	الحاجات	مستويات التنمية البشرية.
علم السياسة، الاقتصاد السياسي	الحكم	سلطة الدولة، ومستويات القهر السياسي.
العلاقات الدولية، الدراسات الإستراتيجية.	الارتباطات الدولية.	استيراد الأسلحة التآمر العابر للحدود.

ثانيا- دراسة تطبيقية حول النزاع في مالي:

والجدير بالذكر أنّ مالي تعد من الدول الإفريقية حديثة الاستقلال عن المستعمر الفرنسي سنة 1960، وقد عرفت النزاع منذ السنوات الأولى للاستقلال، خلال تمرد منطقة كيدال 1963، والذي ما فتئ يتكرر سنة 1990 وسنة 2006، وبالأخص عندما تجدد في صورته الأخيرة في مارس 2012، مما أدى إلى وصفه بالنزاع الممتد. والتحقق من وجود العناصر المميزة للنزاعات الاجتماعية الممتدة في النزاع طوال هذا الجزء من الدراسة.

1- الظروف التمهيديّة للنزاع في مالي:

تتوفر في النزاع في مالي المجموعات الأربعة للمتغيرات التي يراها إدوارد آزار ظروفا تمهيديّة للنزاعات الممتدة، وهي:

أ- المضمون الثقافي والعرقى للمجتمع:

يعتبر التوارق أمازيغ يقطنون منطقة الأزواد، يتراوح عددهم بين مليون و3 ملايين، بحيث 10% منهم أي 1300000 يعيشون في مالي⁽²⁾، وهم ينظرون إلى أنفسهم بأنهم مختلفين عن الشعب المالي من حيث العرق، واللغة، وحتى التنظيم الاجتماعي⁽³⁾.

ويتضح المضمون الثقافي والعرقى لهذه الفئة من خلال المطالب، التي ما زال التوارق يطالبون بها الحكومة في كل مرة، والتي تتلخص أساسا في:

- نظام تربوي ملائم لحياة البدو
- التساوي في الفرص.
- الاعتراف بلغة التماشاق.
- ممارسة حياة الترحال بكل حرية.

وتعبّر الثورات المختلفة والتشبيث بالمطالب المذكورة أعلاه عما أسماه إدوارد آزار بـ "الانفصال العضوي بين الدولة والمجتمع ككل"، وهي التي جعلت التوارق يحققون مصالحهم وحاجاتهم المتعلقة بالأمن والهوية ونيل الاعتراف بهم داخل الكونفدراليات المختلفة والقبائل التي تتضمنها⁽¹⁾، والتي يكون لها الولاء بدلا من الدولة.

(1) من ترجمة الباحثة عن: RAMSBOTHAM, WOODHOUSE, MIAL, Op.Cit, p89.

(2) Estimation Des Peuples Autochtones Dans Le Monde, http://www.sogip.ehess.fr/squelettes/cartes_sources.pdf. Consulté le 6.2.2014

(3) GITPA,Touaregs, <http://www.gitpa.org/Peuple%20GITPA%20500/gitpa500-4-TOUAREGfiche.pdf>. Consulté le 5.2.2014..

ويعود هذا الانفصال حسب آزار إلى الإرث الاستعماري، وهو صحيح في الحالة المالية من خلال إبداء الملاحظتين الآتيتين:

- معاناة التوارق - ليس في مالي فقط، ولكن في منطقة الساحل الإفريقي ككل - من القطيعة العرقية التي سببتها الحدود، بحيث تشتتوا عبر خمسة دول (هي الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، بوكينا فاسو)، ويرى توارق مالي، على وجه الخصوص، بأنهم قد فصلوا عن جذورهم المغاربية والأمازيغية فور رسم الحدود الجديدة، وقد مثل أول تمرد مسلح بمنطقة " كيدال " سنة 1963 - حسب عياد أق غالي - "رد فعل على الزحف العسكري للقوات المالية على مدن وقرى التوارق في الشمال، دون أخذ رأي الشعب"⁽²⁾.

- تهميش التوارق في مالي ودفعهم خارج الحياة السياسية والسوسيو-اقتصادية بحجة الأمن الوطني، بل واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية.

ب- الحرمان من الحاجات الإنسانية:

يربط اقتراب النزاعات الاجتماعية الممتدة بين الحرمان من الحاجات الأساسية والنزاع، والتي من أهمها الحاجات المتمثلة في التنمية، لأن الأمن والمشاركة السياسية والاعتراف قد تمت الإشارة إليهم، أما بخصوص الوضع الاقتصادي لهذه الفئة التي كانت تمتلئ تجارة الملح من شمال القارة الإفريقية نحو جنوبها، فقد وجدت نفسها مكبلة بفعل حدود الدول المستقلة، مما ساهم في بؤسها الاقتصادي، خاصة وأن الدولة الاشتراكية بعد الاستقلال رفضت نمط عيشهم المتميز بالترحال.

ويزداد الأمر سوءا بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية لمالي، كدولة مصنفة من بين العشر دول الأكثر فقرا في العالم، ومن الدول الثمانية الأخيرة حسب مؤشرات التنمية البشرية، بنسبة 60% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر، كما أنّ وضع التوارق جد متردي باعتبار أنّ مدتهم الرئيسية (كيدال وقاو وتمبوكتو) تعاني الفقر المدقع، بسبب فترات الجفاف⁽³⁾، من جهة، وغياب المشاريع التنموية، من جهة ثانية.

ج- دور الدولة:

تعد الدولة رهان أساسي في النزاعات الممتدة، وتتميز تاريخ الدولة المستقلة بطول فترة الديكتاتورية ونظام الحزب الواحد من 1960 إلى 1991، والانقلابات العسكرية المتكررة، بداية بما حدث ضد نظام مبيدو كايتا سنة 1968، ثم ضد نظام موسى تراوري سنة 1991، وضد الرئيس أمادو توماني توري في مارس 2012. بالإضافة إلى الانقلاب ضد الوزير الأول الشيخ موديبو ديارا في 12 ديسمبر 2012⁽⁴⁾، وتوضح هذه المعطيات بأنّ الدولة هشة، قليلة الكفاءة، وضيقة الأفق، وهو ما يميز الدول التي تعرف النزاع الاجتماعي الممتد.

(1) يقوم التنظيم السياسي للتوارق على المحلية، منظمين في كونفدراليات يديرها "أمنوكال"، يختار لكاريزميته وشجاعته من القبيلة الأشرف، فهو من يقبض الضرائب، ويسير الأراضي، ويحل النزاعات. وتنقسم الكونفدراليات إلى قبائل، وهذه الأخيرة إلى طبقات... أنظر للمزيد من المعلومات: Hélène Claudot-Hawad, *Les Touarègues en fragment*, Chondoreille : EDISUD, 1993, p.p.177- 178.

(2) أحمد شنه، العاصفة الزرقاء، حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية. الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ط1، 2000. ص.ص. 60-66.

(3) عرفت مالي العديد من فترات الجفاف ومنها الجفاف الذي امتد من 1970 إلى 1985 وعرف هروب العديد من العائلات الترقية نحو الشمال أي إلى الجزائر وليبيا، والجفاف الذي عرفته سنة 2009 مباشرة بعد اتفاق الصلح الذي أنهى نزاع 2006.

(4) Bernard ADAM, "Mali De l'Intervention Militaire Française A La Reconstruction De l'Etat", www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/.../Rapport_2013-3.pdf, Consulté le 31.12.2013.

بالإضافة إلى أنّ الدولة في مالي هي طرف أساسي في النزاع، بدلا من أن تلعب دور الحكم غير المنحاز، لأن استخدام أساليب القمع لمختلف حالات التمرد التي حدثت كان له أثره البالغ في جعل الدولة هي العدو الأول لهذه الجماعة العرقية، التي ترى في أن السلطة مستولى عليها من طرف جماعة لا تمثلها.

د - الارتباطات الدولية:

إنّ التأثير بما يحدث في البيئتين الدولية والإقليمية جد واضح في النزاع المالي على امتداد مراحلها، المتمثل في العناصر الآتية:

- تأثر السكان التوارق بمالي بما يحدث لإخوانهم في النيجر، مثل ما حدث خلال أحداث شين تبردان بالنيجر عام 1990، حيث انتفضوا ضد الحكومة المالية التي كانت قد سمحت بعودة 3000 عائلة ترقية من أدرار الجزائرية، ووضعتهم في مخيمات تحت الرقابة الدائمة للجيش المالي، الذي كان يمارس التوقيف اليومي لأفرادها.

- انتقال العديد من القيادات الترقية إلى ليبيا واكتسابهم الخبرة القتالية، حيث لبي العديد منهم نداء الرئيس الليبي معمر القذافي منذ 1980، وراحوا ينتظرون مساعدته لتأسيس دولة التوارق الكبرى⁽¹⁾.

وقد كانت أحداث ليبيا 2011 ذات وقع كبير، بحيث عاد حوالي 400 مقاتل إلى مالي، وانضم غالبيتهم إلى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي تأسست في 20 أكتوبر 2010، وعلى رأسهم عياد أغ غالي الذي كان عضوا في الجيش الأخضر في عهد القذافي، وشارك في الحرب اللبنانية⁽²⁾، بالإضافة إلى تدفق ترسانة متطورة من الأسلحة داخل العديد من المناطق المالية.

- التحاق حركات إسلامية وجهادية مصنفة بالإرهابية بحركات التمرد كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي انتشرت في شمال مالي منذ 2009، ونسجت علاقات مع الطوارق لتستخدمهم كدلائل في الصحراء لمعرفةهم الجيدة بمسالكها⁽³⁾، بالإضافة إلى حركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا المنشقة عن التنظيم السابق Le Mouvement pour l'unicité et le jihad en Afrique de l'Ouest, MUJAO ، والتي وعدت بنشر الجهاد الشامل في غرب إفريقيا بقيادة الموريتاني حمادة أولد محمد خيرو، وكذلك كتيبة الموقعون بالدماء Signed - in- Battalion Blood.

- ارتباط النخبة الحاكمة في مالي بالمستعمر السابق وهي فرنسا، وكان الاستجداد الأخير للرئيس المالي بالنيابة من أجل التدخل العسكري في فرنسا دليلا واضحا على الزبونية السياسية التي تربط النظام المالي بفرنسا، وقد حدث هذا التدخل في 11 جانفي 2013 وفق عملية "القط المتوحش"، في وقت لم يكن نشر قوات الإكواس مرخصا قبل أكتوبر 2013⁽⁴⁾، وهو ما يشير إلى الدليل القاطع على علاقة المستعمر السابق بهذه الدولة الهشة، وما أدى إلى تفاقم أزماتها الممتدة.

2- حركية النزاع:

يتضمن هذا العنصر الإستراتيجيات الثلاثة التي تلعب دورا كبيرا في نسج الظروف التمهيديّة والتي تؤدي بدورها إلى نزاع ممتد.

أ - إستراتيجيات التوارق:

تشير الدراسات المختلفة التي اهتمت بتكوين هوية الجماعة العرقية الترقية إلى الطابع الإقطاعي للتركيبة الاجتماعية والتنظيم السياسي، حيث يذكر الباحث Mamadou Lamine Doumbia أنّ هذه الفئة "عاشت

(1) Hélène BRAVINE, "La Question Touarègue", www.defnat.com/site_fr/pdf/Bravin%20II.pdf, consulté le 25.1.2014.

(2) Idem.

(3) Idem.

(4) Priscilla SADATCHY, "Mali, Un Dialogue De Souds?" 19 novembre 2013,

http://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2013/NA_2013-11-19_FR_P-SADATCHY.pdf. Consulté le 25.1.2014.

العنف الدائم بينها وبين القبائل العربية، والسود، وحتى فيما بينها، كما أنهم لم يحكموا منذ انهيار إمبراطورية غانا حتى الاستعمار الفرنسي، إلا تومبوكتو وذلك من 1433 إلى 1468، حيث كانوا ينالون 3/2 الضرائب التي كانت تجمع هناك، وكان الثلث لصالح الحاكم الممثل للإمبراطور المالي، والذي كان يتولى شؤون الإدارة⁽¹⁾.

وقد كان التوارق ضمن حركة التحرير التي عرفها مالي منذ اتحادهم مع العرب سنة 1958، ولعبوا دورا كبيرا في تأسيس الدولة المالية المستقلة في 22 سبتمبر 1962، وقد عمل المستعمر الفرنسي على إثارة القلاقل داخل هذا المجتمع، من "خلال نشر دعاية حصر التوارق في أماكن تواجدهم، وداخل نظمهم الإقطاعية، واستيلاء السود على مقاليد السلطة، وذلك في حربه النفسية للتمسك بالصحراء"⁽²⁾، مما أنتج حالة من الريبة والشك بين التوارق والسود، وهنا يبدو دور الإرث الاستعماري في زرع الأحقاد بين العرقيات المختلفة كسمة يؤكدتها إدوارد أزار في مثل هذه النزاعات، بالإضافة إلى تفضيل عرقية كونتاس Kountas على بقية العرقيات الأخرى.

والواقع، أنّ دولة مالي المستقلة ورثت هذا الإرث الثقيل على الرغم من أنها حاولت تجنبه من خلال تبني النظام الجمهوري، غير أنّ رفض بعض زعماء القبائل لهذا النظام، كما هو الحال لآغ غالي، ومناداتهم باللامساواة بين الجميع، أدى إلى تمرد 1963. وتشير الدراسات إلى أنّ هذا التمرد جاء بعد "إطلاق ثلاث إشاعات، هي سب الجنود والضباط الماليين للزعيم الترقّي أغ غالي، وممارستهم العنف عند عمليات جمع الضرائب، وإجبارية التعليم على البنات الترقّيات"⁽³⁾.

كما أنّ الظروف الطبيعية القاسية وفترات الجفاف الطويلة خلال السبعينات والثمانينات زادت من توتر العلاقة بين التوارق وغيرهم من سكان شمال مالي والحكومة، مما أدى إلى تمرد 1991، وزادت الظروف القاسية وغياب المشاريع الناجعة من الفجوة بين التوارق والحكومة المالية، واتهمت بالتلاعب بمشاعرهم، مما دفع إلى الانتفاضات المتكررة التي عرفتها البلاد، وبالتالي فهي امتداد حقيقي لما حدث في بدايات الاستقلال. ويعد العصيان المدني ومهاجمة الثكنات هو التكتيك المستخدم من قبل التوارق، وذلك في مختلف الانتفاضات التي عرفتها مالي (1963، و 1990 و 2006، وحتى 2012)، غير أنّ الهدف السياسي قد تحول من رفض الحدود سنة 1963، إلى المطالبة بضرورة تحقيق التنمية في المناطق الترقّية.

ب- إستراتيجية الدولة المالية:

واجهت الحكومة في مالي تمرد 1963 بأبشع الوسائل، مستخدمة في ذلك جنودا شاركوا إلى جانب الجيش الفرنسي في حروبه خلال الحرب العالمية الثانية، والهند الصينية، والجزائر، مستخدمين التقتيل والتعذيب على أوسع نطاق⁽⁴⁾، غير أنها حاولت أن تستدرك الأمر خلال نزاع 1990 بإبرام اتفاق تمنراست 1991 الذي أنهى التمرد 1990، على الرغم من أن الانقلاب ضد الرئيس موسى طراوري استدعى جهودا أخرى انتهت إلى "العهد الوطني في أبريل 1992، ثم اتفاقية الصلح في فيفري 1995، بإشراف الجزائر وفرنسا وبوركينا فاسو"⁽⁵⁾، والتي دعت إلى منح الاستقلال الذاتي لمنطقة الشمال، مع إعادة إدماج التوارق في صفوف مختلف أجهزة الأمن المالية.

وحدث نفس الشيء بعد تمرد 2006، والذي أتى باتفاقية السلام بالجزائر سنة 2006، بين التحالف الديمقراطي من أجل التغيير وحكومة مالي، والتي جاءت بنفس البنود تقريبا مع اتفاقية تمنراست⁽⁶⁾، لاسيما في

(1) Mamadou Lamine DOUMBIA, la Crise au Mali: Recueil de contribution, http://www.partisadi.net/wp-content/uploads/Cahier_special_Crise_du_nord_msas.pdf, Consulté le 6.2.2014.

(2) Idem.

(3) Idem.

(4) DOUMBIA, Op.Cit.

(5) Edmond BERNUS, "Être Touareg au Mali", <http://www.politiqueafricaine.com/numeros/pdf/047023.pdf>, Consulté le 24.1.2014.

(6) لغرض المقارنة جاء في المادة 8 من اتفاقية تمنراست 1991 ما يلي:

الشق التنموي، غير أن الظروف سرعان ما تفاقمت مؤدية إلى الانفجار العنيف الذي عرفته مالي في ربيع 2012، لاسيما بعد التحاق المقاتلين في صفوف الجيش الليبي وأسلحتهم، وكذا التنظيمات الإسلامية والإرهابية بالحركة الوطنية لتحرير الأزواد.

والخلاصة أن الحكومة المالية كانت دائما تختار الخيار القسري والقمعي لتلك الانتفاضات، والدليل تجدد نفس المطالب التي يكون قد قدمها التوارق في الانتفاضات التالية، وحتى تطرق الاتفاقيات السالفة الذكر لنفس البنود، كما سبق توضيحه. وهنا يمكن التساؤل عما إذا كان اتفاق واقدوقو في جوان 2013 سينهي هذا النزاع الممتد.

الميكانيزمات الداخلية للنزاع:

تربط طرفي النزاع في مالي أي التوارق والحكومة علاقات الريبة المتبادلة، بحيث عايش التوارق التلاعب بمطالبهم التي يرون بأنها مشروعة، وكذا تهمة إقصائهم وإقصائهم من اللعبة السياسية والفرص الاقتصادية، كما أن الحكومة المالية عادة ما تخرج عن إطار التسوية السياسية إلى القمع، بحجة ضرورة استتباب الأوضاع واسترجاع الأمن، وهو ما يحقق دوامة الضغائن المتبادلة، ويُنهم النظام المالي بالاستهانة بمشاعر توارق الأزواد، والاستمرار في سياسة التهميش، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية مقارنة ببقية الماليين، وراح يصف المتمردون من التوارق بالإرهاب وقطاع الطرق، معتبرا أن ملفهم قد طوي وأغلق نهائيا.

وتتعدى هذه الأحقاد بحسابات عدد الضحايا في كل انتفاضة من الطرفين، مما جعل كل منهما ينظران إلى التسوية السياسية بأنها تقويت لفرص الربح والسلطة والرقابة الذي يقوم به نظيره، ولعل هذا ما جعل النزاع يتجدد في كل مرة، بحيث لم تعرف الأزمات التي كانت تظهر الإدارة السلمية، بل عادة ما تحولت إلى حرب داخلية مدمرة.

الاستنتاجات:

- يمكن للمسلحين التوارق الانخراط في صفوف الجيش المالي.

كما جاء في المحضر الملحق بالاتفاقية:

منح الأزواد في المناطق 6، 7، و 8 مطلق الحرية في تسيير شؤونهم الجهوية والمحلية. أنظر:

"Accord sur la cessation des hostilités",

http://www.unesco.org/culture/fr/indigenous/Dvd/pi/TOUAREG/TouaregC4_2.pdf, Consulté le 24.1.2014.

- وتوجد في اتفاق الجزائر 2006 - إضافة إلى نقاط أخرى - خاصة في الفصل الأول المعنون ب: من أجل مشاركة فعالة في عملية القرار، والثاني المتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما يلي:

- منح التوارق نظاما لامركزيا يحصل أهالي الشمال بموجب على سلطات واسعة في تسيير شؤونهم المحلية، وكذا ترقية خصوصيتهم الثقافية مقابل عدولهم عن خيار الانفصال، واعترافهم بالوحدة الترابية لدولة مالي.

- إنشاء مجلس محلي مؤقت للتنسيق والمتابعة على شكل برلمان محلي يتولى أمور التنمية، ويراقب الميزانية المرصودة لمنطقة الشمال، مع إشرافه على الشؤون العسكرية والأمنية.

- حصول التوارق على صلاحيات جهوية تهم التبادل التجاري والاستثمار وإنشاء صناديق لتمويل المشاريع التنموية.

أنظر للمزيد من التفاصيل:

Accords d'Alger de 2006», <http://saadlounes.unblog.fr/files/2010/05/accordsdalgerjuillet2006.pdf>

من خلال ما سبق يتضح أنّ النزاع في مالي بين التوارق والحكومة هو نزاع اجتماعي ممتد بكل معايير ومفاهيم هذا النوع من النزاع، وهو ما أشار إليه الجزء التطبيقي لهذه الدراسة، مبينا مصادره المختلفة، والإستراتيجيات المتبعة من قبل الأطراف المعنية في إدارته.

فالشكوك المتبادلة بين الطرفين تعود إلى الدعاية الاستعمارية، وسياسته التمييزية، وهي ما جعل البلد يعرف دوامة من الأزمات والانتفاضات منتهيا بانتهاء كلي للدولة، وهو ما يشير إليه نموذج إدوارد آزار للنزاعات الاجتماعية الممتدة، بحيث يؤدي عدم تلبية الحاجات الأساسية من أمن وتنمية ومشاركة سياسية إلى أحقاد وضغائن تتسبب في نزاعات اجتماعية عنيفة وطويلة الأمد.

والواقع، أنّ تكرار الانتفاضات المختلفة من طرف التوارق مثلت دليلا قاطعا على الانفصال العضوي بين الدولة والمجتمع، وعلى عدم استئصال المصادر الأساسية لهذا النزاع، مما جعله يتجدد من حين لآخر، وهذا يدعم مقولة أنّه على المؤرخ الاهتمام بالجوانب الخفية للعلاقات البشرية لفهمها على أكمل وجه.